

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠١٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها وتعديلاته؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة
المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة
المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون الهيئة المصرية العامة
للمواصفات وجودة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً
للمواصفات القياسية المصرية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً
للمواصفات القياسية الغذائية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً
للمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الغذائية الواردة بالقائمة (٢) المرفقة به؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن الإلزام بالمواصفة
القياسية المصرية رقم م ١٦٠١ - ٢٠١٠/١

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٤ بتعديل البند ٤ / ٣ / ١ والخاص بالمحنوي الرطوبى لحبوب القمح ليكون كالتالى: نسبة محتوى الرطوبة لا تزيد عن (١٣,٥٪) بالوزن كحد أقصى :

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥١ لسنة ٢٠١٥ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى كتاب وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١٩٥ المؤرخ ٢٠١٩/٢/١٧ بشأن طلب مد العمل بالقرار الوزاري رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٨/٤ لمدة عام :

وعلى كتاب رئيس الهيئة العامة للمواصفات والجودة المؤرخ ٢٠١٩/٣/٩ :

قرر:

(مادة أولى)

ووفق على مد العمل بالمهلة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠١٨ لمدة عام اعتباراً من ٣/٤/٢٠١٩.

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

صدر في ٢٠١٩/٣/٢٢

وزير التجارة والصناعة

مهندس / عمرو نصار